المراجعة المشتركة فى مقابل المراجعة الفردية: دراسة تطبيقية عن مدى تقييد مكاتب المراجعة المصرية لممارسات إدارة الأرباح فى الشركات المساهمة

دكتور/محمد محمد عبد القادر الديسطى

أستاذ المحاسبة والمراجعة كلية التجارة جامعة المنصورة

١- المقدمة

يسمح قانون الشركات المصرى [القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١] فى المادة ١٠٣ للشركات المساهمة أن تعين مراجعا للحسابات أو أكثر. وبذلك، تعد مصر من الدول القليلة فى العالم التى تجيز للشركة المساهمة الواحدة أن تتعاقد مع أكثر من مراجع واحد فى نفس الوقت لمراجعة ذات القوائم المالية.

ويدور حاليا جدل كبير فى الدول الأوربية بشأن استخدام أكثر من مراجع على نحو إلزامى Mandatory لمراجعة القوائم المالية. وفى ضوء ذلك، يعتقد الباحث أن ذلك يفتح المجال لتقييم التجربة المصرية بشأن تعدد المراجعين الذين يمكن للشركة المساهمة الواحدة أن تستعين بهم فى نفس الوقت للقيام بعملية المراجعة.

وكانت المفوضية الأوربية EC (2010) قد اصدرت عام ٢٠١٠ ما عرف باسم الورقة الخضراء Green Paper التى طرحت امكانية تعميم التجربة الفرنسية الخاصة بالزام الشركات المساهمة بالمراجعة المشتركة Joint Audit التى يتم تنفيذها عن طريق تعيين اثنين من المراجعين معا للقيام بعملية المراجعة وإصدار تقرير واحد لمستخدمى القوائم المالية.

وقد تمثل الدافع الرئيسى وراء قيام المفوضية الأوربية بذلك فى العمل على معالجة ظاهرة التركز Concentration فى سوق المراجعة، حيث تسيطر مكاتب المراجعة العالمية الأربع الكبرى على ما يقرب من ٩٠% من إيرادات أو أتعاب المراجعة فى الدول الأوربية. ولما كانت هناك صعوبات كبيرة أمام مكاتب المراجعة المتوسطة

للعبور لمصاف المكاتب العالمية الأربع الكبرى، أصبح هناك تخوفا حقيقيا من تأثر سوق المراجعة فى الدول الأوربية فى حالة انهيار أى من مكاتب المراجعة العالمية الكبرى.

وبناء على ذلك، اقترحت الورقة الخضراء أن تتم عمليات المراجعة فى دول الاتحاد الأوربى من خلال المراجعة المشتركة بواسطة اثنين من المراجعين يتشاركان فى أعمال المراجعة ويوقعان معا على تقرير المراجعة على أن يتمثل أحد طرفى المراجعة بالشركات المساهمة الكبرى فى مكتب من المكاتب المتوسطة أو الصغرى لتعزيز سوق المراجعة من خلال تشجيع نمو المكاتب غير الكبرى.

وفى عام ٢٠١١، أوردت المفوضية الأوربية EC (2011a) استجابات الأطراف المختلفة بشأن مقترح اشتراك اثنين من المراجعين فى عمليات المراجعة الوارد فى الورقة الخضراء.

وقد أشارت مكاتب المراجعة العالمية الكبرى فى معرض استجابتها إلى أن ذلك المقترح سيعمل على تخفيض جودة المراجعة ويسبب مشكلات بشان التنسيق بين المراجعين المشاركين فى عملية المراجعة الواحدة. وبالمقابل، جاء رأى مكاتب المراجعة غير الكبرى داعما للمقترح فى ضوء انخفاض نسبة التركز فى سوق المراجعة فى فرنسا التى تطبق المراجعة المشتركة. وفيما يتعلق بالمستثمرين، فقد حملت الاستجابات ردودا متناقضة، فلم يدعم الكثير منهم المقترح بسبب خشيتهم من ارتفاع تكاليف المراجعة وتخفيف المسئولية على المراجعين، وعلى الوجه الأخر، لم يبد عددا من المستثمرين القلق بشأن المقترح.

وبناء على ردود الفعل المختلفة قررت المفوضية الأوربية فى ٣٠ نوفمبر ٢٠١١ EC (2011b) عدم الزام الشركات المساهمة بتعيين اثنين للمراجعين لتنفيذ عملية المراجعة. ولكنها، أعلنت تشجيعها للمراجعة المشتركة فى إطار تعزيز جودة المراجعة ومحاولة التغلب على ظاهرة التركز فى سوق المراجعة.

ومنذ ظهور الورقة الخضراء فى عام ٢٠١٠، عمد الكثير من الباحثين فى الدول الأوربية إلى تقييم المقترح الخاص بالمراجعة المشتركة. وفى هذا الإطار، اهتم الباحثون بتجريبيتين أوروبيتين سابقة وحالية للتوصل لاستنتاجات بشأن مدى جودة المراجعة المشتركة وما يرتبط بها من تكاليف.

وتتمثل التجربة السابقة فى تجربة دولة الدنمارك التى استمرت لمدة ٧٥ عاما [منذ عام ١٩٣٠ وحتى عام ٢٠٠٥]. ففى هذه الفترة الزم المشرع فى الدنمارك الشركات المساهمة المسجلة فى بورصة الأوراق المالية بتعيين اثنين من المراجعين لمراجعة القوائم المالية [Holm and Thinggaard (2012)]. وتتمثل التجربة الحالية فى تجربة دولة فرنسا [Ratzinger-Sakel et al. (2012), Audousset-Coulier

(2012)] التى يلزم فيها القانون بداية من عام ١٩٦٦ الشركات المسجلة فى بورصة الأوراق المالية بالتعاقد مع اثنين من المراجعين على الأقل فى لمراجعة القوائم المالية فى نفس الوقت.

ونظرا لاهتمام الكثير من الباحثين فى الدراسات السابقة التى تم إجراء معظمها فى دولتى الدنمارك وفرنسا بمدى جودة المراجعة فى ظل المراجعة المشتركة، يرى الباحث أنه من المناسب أن يتم تقييم الموقف فى مصر حيث أتاح القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الحرية للشركات المساهمة فى التعاقد مع أكثر من مراجع لتنفيذ عملية المراجعة عن ذات القوائم المالية.

وبذلك، تهدف الدراسة الحالية إلى تقديم دليل عملى باستخدام البيانات الفعلية للشركات المساهمة المصرية عن مدى تقييد ممارسات إدارة الأرباح كمؤشر لكل من جودة المراجعة وجودة التقرير المالى فى ظل الاختيار المتعدد للمراجعين [المراجعة المشتركة] بالمقارنة مع المراجعة الفردية Single Audit [تنفيذ عملية المراجعة بواسطة مكتب مراجعة واحد فقط].

ولتحقيق هذا الهدف، سيتم تقسيم الدراسة إلى الأقسام التالية: طبيعة المراجعة المشتركة، تحليل الدراسات السابقة، استنتاج الفروض، متغيرات الدراسة، عينة الدراسة، نتائج اختبار الفروض، والملخص والحدود والبحوث المقترحة.

٢- طبيعة المراجعة المشتركة

يمكن تنفيذ عملية المراجعة من خلال التعاقد مع مكتب واحد للمراجعة وهو ما يمكن وصفه بالمراجعة الفردية Single Audit. وفى ظل هذا النوع من المراجعة، يتم تنفيذ المراجعة فى كافة مراحلها وإصدار تقرير عنها يحمل توقيع الشريك المكلف بتنفيذ عملية المراجعة Responsible Engagement Partner. وقد يتطلب مكتب المراجعة لأغراض رقابة الجودة أن يقوم شريك أخر لم يتداخل فى عملية المراجعة بفحص أوراق العمل Review Partner وتقديم رأيه للشريك المكلف بتنفيذ المراجعة. ولكن، يظل الشريك المكلف بعملية المراجعة الشخص الوحيد الذى يحق له التوقيع على تقرير المراجعة وتحمل كامل المسئولية عنه.

وفى حالات قليلة، يمكن أن يشترك شريكان للمراجعة يعملان معا فى نفس المكتب اختياريا Joint Engagement Partners فى تنفيذ عملية المراجعة والتوقيع على تقرير المراجعة مثلما يحدث فى السويد وفنلندا [Ittonen and Trønnes (2012)]، وتتطلب بعض الدول إلزاميا [مثل تايوان] أن يشارك شريكان من نفس مكتب المراجعة معا فى تنفيذ المراجعة والتوقيع على تقرير المراجعة [Chen et al.

(2008)]. وقد تتطلب بعض الدول [على سبيل المثال ألمانيا] أن يتشارك كل من الشريك المسئول عن تنفيذ المراجعة والشريك المخصص لفحص أوراق العمل المسئولية عن عملية المراجعة ويوقعان معا على تقرير المراجعة [راجع Gold et al. (2011)].

وقد فرق الباحثون بين مفهومى المراجعة المشتركة Joint Audit والمراجعة الثنائية او المزدوجة Dual or double Audit [راجع على سبل المثال:- Ratzinger-Sakel et al. (2012), Baldauf and Steckel (2012), Lesage et al. (2012), Quick (2012), Alanezi et al. (2012)]. وتتمثل المراجعة المشتركة فى عمليات المراجعة التى يشارك فيها اثنين من المراجعين وينفذان معا مراحل التخطيط وإجراء الاختبارات وإعداد تقرير المراجعة والتوقيع عليه. وبالمقابل، تتمثل المراجعة الثنائية أو المزدوجة فى قيام اثنين من المراجعين على نحو منفصل بمراجعة القوائم المالية للشركة الواحدة مع إعداد تقريرين منفصلين عن المراجعة.

وتجيز القوانين فى عدد من الدول العربية عمليات المراجعة المشتركة والثنائية. ففى مصر، قرر المشرع فى المادة ١٠٣ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ جواز تعيين الشركة المساهمة أكثر من مراجع يتشاركون المسئولية بالتضامن فيما بينهم عند مراجعة القوائم المالية. وتتفق التشريعات فى عدد من الدول العربية مع القانون المصرى فى السماح للشركة الواحدة بالتعاقد مع أكثر من مراجع للحسابات لإبداء الرأى بشان مدى عدالة القوائم المالية [راجع على سبيل المثال: المادة ٢٥٨ من القانون رقم ٢٥ لعام ٢٠١٢ فى دولة الكويت، والمادة رقم ٢١٧ من القانون ٢١ لسنة ٢٠٠١ فى دولة البحرين].

وقد ناقشت المفوضية الأوربية باستفاضة فوائد وعيوب المراجعة المشتركة EC (2011b). فقد تتمثل أهم الفوائد فى: (١) تعزيز جودة المراجعة من خلال اشتراك أكثر من مكتب للمراجعة معا يتبادلون الخبرات فيما بينهم، (٢) تعزيز الشك المهنى Reinforce professional skepticism فى عملية المراجعة فى ضوء مراقبة كل طرف من أطراف المراجعة للطرف الأخر، (٣) تخفيض التركز فى سوق المراجعة، (٤) تعزيز موقف المراجع فى مواجهة الشركة محل المراجعة لصعوبة تنمية العلاقات بين المراجعين والشركة فى حالة تعدد المراجعين.

أما فيما يتعلق عيوب المراجعة المشتركة، فطبقا للمفوضية الأوربية قد تتمثل فى: (١) ارتفاع تكاليف المراجعة فى ظل التعاقد مع أكثر من مراجع بواسطة الشركة محل المراجعة، (٢) زيادة التعقد من خلال اختيار اثنين من المراجعين والتواصل معهما بدلا من مراجع واحد واحتمال التعامل مع الخلافات التى قد تحدث بين طرفى المراجعة، وزيادة عبء العمل نتيجة مضاعفة عمل المراجعة، (٣) زيادة خطر فقد المعلومات Risk of loss of information فى ظل احتمال عدم قيام أى من طرفى المراجعة بفحص بعض

الجوانب نتيجة اعتماد كل منهما على الطرف الأخر، (٤) احتمال عدم فحص كل طرف من طرفى المراجعة ما قام به الطرف الأخر من أعمال، (٥) عدم التوازن فى العلاقة بين طرفى المراجعة المشتركة بوجه عام وفى حالة وجود مكتب عالمى كبير مع مكتب مراجعة صغير بوجه خاص.

وسيعرض الباحث فى القسم التالى من الدراسة ما توصلت إليه الدراسات السابقة بشأن ما ناقشته المفوضية الأوربية بشأن منافع وعيوب المراجعة المشتركة.

٣- تحليل الدراسات السابقة

بوجه عام، شملت معظم الدراسات السابقة محاولات الباحثين فى التعرف على مدى جدوى تطبيق المراجعة المشتركة وفقا لما اقترحته المفوضية الأوربية لتحديد ما إذا كان تطبيقها يحسن من جودة المراجعة ويخفض من تكاليفها.

وفى هذا الإطار، توصل Gonthier-Besacier and. Schatt (2007) عند بحث العوامل المؤثرة فى تحديد اتعاب المراجعة المشتركة فى فرنسا إلى أن أتعاب المراجعة تتسم بالارتفاع فى حالة وجود مكتب واحد فقط من المكاتب العالمية الكبرى ضمن طرفى المراجعة المشتركة مقارنة ببقية الحالات الأخرى التى من بينها اشتراك مكتبين من مكاتب المراجعة العالمية الكبرى فى عملية المراجعة المشتركة.

وبحث Francis et al. (2009) الجوانب المرتبطة باختيار المراجع فى فرنسا التى يلزم القانون فيها الشركات المساهمة بتعيين اثنين من المراجعين معاً لمراجعة القوائم المالية. وتظهر النتائج أن اختيار مكاتب المراجعة العالمية الكبرى Big 4 فى عمليات المراجعة المشتركة يكون أكثر احتمالا فى ظل تنوع هيكل الملكية بالشركة المساهمة وعدم وجود سيطرة عائلية فيها. أيضا، تبين أن التعاقد مع مكتب واحد من مكاتب المراجعة العالمية الكبرى على الأقل فى ظل المراجعة المشتركة الإلزامية Mandatory Joint Audit يتواكب معه قدر أكبر من جودة الأرباح كمؤشر لجودة التقرير المالى بالمقارنة مع عمليات المراجعة المشتركة التى لا يتواجد فيها أى من مكاتب المراجعة العالمية الكبرى.

ودرس Holm and Thinggaard (2011) مدى المنفعة أو العبء فى ظل اختيار اثنين من المراجعين بدلا من مراجع مفرد لمراجعة القوائم المالية. وقام الباحثان باختبار ذلك فى دولة الدنمارك التى تم فيها العدول عن الزام الشركات بتعيين اثنين من المراجعين. وبذلك، تمثل الهدف من تلك الدراسة فى التعرف على مدى تحول الشركات الدنماركية إلى التعاقد مع مراجع واحد فقط أو استمرارها اختياريا فى التعاقد مع اثنين من المراجعين Voluntary Joint Audit . وأظهرت النتائج أن هناك منافع ملموسة

للنسبة الأكبر من الشركات التى تحولت من التعاقد مع اثنين من المراجعين إلى تكليف مراجع واحد فقط بعملية المراجعة فى السنة التى تم فى التحول. وفى هذا الإطار، تبين أن الانخفاض النسبى فى أتعاب المراجعة بسبب تكليف مراجع واحد فقط بالقيام بالمراجعة يمكن رده بصفة أساسية للخصومات التى تم الحصول عليها لشدة المنافسة فى سوق المراجعة. وقد يتمثل سبب انخفاض أتعاب المراجعة إلى الكفاءة التى ترتبت على التعاقد مع مراجع واحد فقط. ولكن، لم يتضح وجود فروق فى قدرة المراجعين على تقييد ممارسات إدارة الأرباح فى ظل المراجعة المشتركة أو المراجعة الفردية.

واختبر Lesage et al. (2012) أثر المراجعة المشتركة على كل من أتعاب المراجعة وجودة المراجعة فى دولة الدنمارك. وقد شملت الدراسة الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠١٠ لدراسة مدى تلك الأثار خلال الإلزام بالمراجعة المشتركة وبعد التخلى عنه عام ٢٠٠٥. وقد اتضح من النتائج عدم وجود علاقة معنوية بين المراجعة المشتركة وأتعاب المراجعة. أيضا، لم يتبين أن عمليات المراجعة المشتركة ترتبط بجودة أكبر فى المراجعة باستخدام المستحقات غير العادية Abnormal Accrual.

وفحص Audousset-Coulier (2012) مدى تأثر أتعاب المراجعة بفرنسا فى ظل التعاقد مع اثنين من مكاتب المراجعة العالمية الكبرى للقيام بعمليات المراجعة المشتركة. وتشير النتائج إلى أن قرار التعاقد مع اثنين من مكاتب المراجعة العالمية الكبرى لا يترتب عليه سداد علاوة أتعاب مرتفعة بالمقارنة مع التعاقد مع مكاتب المراجعة الأصغر.

ودرس Baldauf and Steckel (2012) أثر عمليات المراجعة المشتركة على جودة المراجعة باستخدام عنصرى الاتفاق Consensus والدقة Accuracy فى تقرير المراجعة. وقد تم تنفيذ الدراسة من خلال حالة افتراضية تم عرضها على عدد من المراجعين فى ألمانيا والنمسا. وتم تقسيم المراجعين الذين شملتهم التجربة إلى قسمين. شمل القسم الأول المراجعين الذين يتعين على كل منهم التعامل بشكل فردى عند الاستجابة للحالة المعروضة عليهم لإبداء رأيه فى تقرير المراجعة. وشمل القسم الثانى المراجعين الذين طلب منهم التعامل بشكل ثنائى عند الاستجابة للحالة المعروضة عليهم. وبالطبع، بحث المراجعين فى القسم الثانى التعامل مع الحالة من خلال المناقشات والتواصل لتحديد الرأى الذى يتعين إبداؤه فى تقرير المراجعة. وقد اتضح أن المراجعين فى القسم الثانى قد حققوا قدرا أكبر من الاتفاق والدقة فى تقرير المراجعة.

وباستخدام التحليل النظرى لعدد من الدراسات السابقة، توصل Quick (2012) إلى أن المراجعة المشتركة يمكنها أن تعمل على تحسين المنافسة وجودة المراجعة. وبالمقابل، قد يترتب عليها ارتفاع أتعاب المراجعة.

وفى دولة الكويت، قام Alanezi et al. (2012) باختبار عمليات المراجعة الثنائية / المراجعة المشتركة dual-audit/joint-audit ومستوى التزام المؤسسات المالية المسجلة بالبورصة الكويتية بمعايير التقرير الدولى. وقد توصل الباحثون إلى أن المؤسسات المالية الكويتية التى تخضع للمراجعة الثنائية تلتزم على نحو أكبر بمتطلبات الإفصاح الخاصة بالمعايير الدولية للتقرير المالى بالمقارنة مع المؤسسات المالية الكويتية التى تخضع للمراجعة المشتركة.

وبحث Haapamäki et al. (2012) مدى العلاقة بين تكليف اثنين من المراجعين اختياريا بمراجعة القوائم المالية وجودة المراجعة. وقد تبين للباحثين من فحص الشركات بدولة السويد أن هناك قدرا ملحوظا من الشركات العامة والخاصة يفضل التعاقد الاختيارى مع اثنين من مكاتب المراجعة لفحص القوائم المالية. وتشير النتائج إلى أن الشركات التى تميل للتعاقد مع اثنين من المراجعين لمراجعة قوائمها المالية يتوافر فيها: درجة مرتفعة من التحفظ فى الأرباح Earnings Conservatism ، قدر منخفض من المستحقات غير العادية ومستوى أفضل من الجدارة الائتمانية، واحتمالية أقل للتعرض لخطر عدم الاستمرار بالمقارنة مع الشركات الأخرى. أيضا، توصل الباحثون إلى أن عمليات المراجعة المشتركة ترتبط بارتفاع أتعاب المراجعة مما قد يشير إلى ارتفاع جودة المراجعة.

وفحص Ittonen and Trønnes (2012) الممارسة الخاصة بتعيين اثنين من الشركاء اختياريا للقيام بعملية المراجعة وما يرتبط بها من مستوى جودة المراجعة وأتعابها. وباستخدام عينة من الشركات الفنلندية والسويدية المسجلة فى بورصة الأوراق المالية، تبين أن عمليات المراجعة المشتركة التى تتضمن اثنين من الشركاء Joint Engagement Partners يتوافر فيها قدر أعلى من جودة الأرباح مع اتمامها بأتعاب أكبر للمراجعة. أيضا، تم اكتشاف ارتفاع كل من جودة الأرباح وأتعاب المراجعة عند استخدام شريكين يعملان فى ذات مكتب المراجعة.

وقارن André et al. (2012) بين أتعاب المراجعة المسددة بواسطة الشركات الفرنسية المسجلة بالبورصة فى الفترة من ٢٠٠٧ حتى ٢٠٠٩ والتى تلتزم طبقا للقانون الفرنسى بالتعاقد مع اثنين من المراجعين وأتعاب المراجعة المسددة بواسطة الشركات الإيطالية والبريطانية. وأظهرت النتائج أن أتعاب المراجعة التى تدفعها الشركات الفرنسية تزيد عن أتعاب المراجعة التى تدفعها الشركات الإيطالية والبريطانية. فقد تبين أن اتعاب المراجعة تزيد فى فرنسا بنسبة ٤٠% بالمقارنة مع إيطاليا وبريطانيا. لكن، لا ترتبط الزيادة فى الأتعاب بارتفاع جودة المراجعة، حيث لم يتبين وجود فروق فى مستويات إدارة الأرباح كمؤشر لجودة المراجعة.

وتوصل Ratzinger-Sakel et al. (2012) بتحليل عدد من الدراسات السابقة إلى وجود أدلة محدودة على أن عمليات المراجعة المشتركة تؤدى إلى زيادة جودة المراجعة. وتبين فقط أن عمليات المراجعة المشتركة تعمل على تعزيز المنافسة فى سوق المراجعة من خلال تخفيض التركز فى السوق.

ويلاحظ الباحث ما يلى على الدراسات السابقة:

- استخدم عدد من الباحثين "منهج الدراسات الأرشيفية Archival Studies" الذى يعتمد على استخدام التحليل الإحصائى لعدد من البيانات الفعلية حدثت فى الماضى للتوصل لاستنتاجات بشأن كل من جودة المراجعة المشتركة وتكاليفها. واعتمد عدد أخر من الباحثين التحليل النظرى للدراسات السابقة للتوصل رأى بشأن مدى جودة المراجعة المشتركة. واعتمدت دراسة واحدة فقط على المنهج التجريبى.
- فيما يتعلق بالمنهج الأرشيفى، تناول الباحثين بالتحليل عمليات المراجعة المشتركة فى فرنسا التى تطبقها بشكل الزامى، وفى الدنمارك التى كانت تطبق المراجعة المستمرة بشكل الزامى، وفى السويد وفنلندا والكويت حيث يسمح القانون بتطبيق المراجعة المشتركة على نحو اختيارى.
- يوجد تضارب فى النتائج بالدراسات السابقة بشأن أتعاب المراجعة فى ظل حالتى المراجعة المشتركة الإلزامية التى يتم تطبيقها فى فرنسا والمراجعة المشتركة الاختيارية التى يتم ممارستها فى دول أخرى مثل السويد والدنمارك. ففى ظل البيئة الاختيارية تزيد الأتعاب عند تطبيق المراجعة المشتركة، بعكس الحال فى البيئة الإلزامية. وإن كانت أتعاب المراجعة فى البيئة الإلزامية تزيد بدرجة كبيرة عن أتعاب المراجعة فى ظل المراجعة الفردية التى يتم ممارستها فى دول مثل إيطاليا وبريطانيا.
- بوجه عام، لا يؤدى تطبيق المراجعة المشتركة إلى تحقيق تحسن فى جودة المراجعة باستخدام المستحقات غير العادية كمقياس لجودة التقرير المالى. ولكن، فى حالة استخدام المراجعة المشتركة اختياريا فى صورتها العامة وفى حالتها الخاصة باستخدام شريكين يعملان فى نفس مكتب المراجعة ستزيد جودة المراجعة نتيجة انخفاض المستحقات غير العادية. ومع ذلك، يلاحظ أن تطبيق المراجعة المشتركة الإلزامية يؤدى إلى زيادة جودة المراجعة فقط فى حالة وجود أحد مكاتب المراجعة العالمية الكبرى ضمن طرفى المراجعة.
- فى حالة التخلى عن الإلزام بالمراجعة المشتركة، ستفضل الشركات التحول للمراجعة الفردية. ولكن، بالمقابل، قد ترغب بعض الشركات فى البيئة الاختيارية التعاقد مع أكثر من مراجع لتحسين جودة المراجعة.

- قد توفر المراجعة الثنائية قدرا أفضل من المراجعة المشتركة للالتزام بمتطلبات المعايير الدولية للتقرير المالى.
- قدمت الدراسة التجريبية الوحيدة دليلا على تحقيق قدر أكبر من الجودة فى ظل استخدام المراجعة المشتركة من خلال التوافق والدقة. ولكن، لا يمكن تعميم تلك النتيجة فى ظل تضارب النتائج فى الدراسات الأرشيفية، وعدم واقعية الظروف التى تمت فيها إجراء الدراسة حيث يمكن عزو نتائج هذه الدراسة إلى المناقشات التى تمت بين المراجعين على نفس النحو الذى يحدث دائما داخل فريق المراجعة الواحد عن تنفيذ المراجعة الفردية.

ويرى الباحث من خلال تحليل النتائج بالدراسات السابقة ضرورة استكشاف الموقف فى مصر للتوصل إلى استنتاجات بشأن مدى جدوى المادة ١٠٣ من قانون الشركات المصرى.

٤- استنتاج الفروض

خلصت الدراسات السابقة التى تم إجراؤها فى الدول الأوربية الى يتم فيها تطبيق المراجعة المشتركة اختياريا إلى وجود علاقة معنوية بين عمليات المراجعة المشتركة وجودة المراجعة. وقد استخدمت معظم تلك الدراسات المستحقات غير العادية كمقياس لجودة التقرير المالى وبالتالى جودة المراجعة للتعبير عن مدى قيام الشركات المساهمة بادارة الأرباح. ونظرا لأن القانون المصرى أتاح للشركات المساهمة الراغبة فى الاستفادة من خدمات المراجعة المشتركة أن تستعين بأكثر من مراجع عند تنفيذ المراجعة، سيكون من المناسب تقييم مدى جودة عمليات المراجعة المشتركة فى البيئة المصرية من خلال اختبار الفرض التالى:

الفرض الأول: توجد علاقة معنوية بين استخدام المراجعة المشتركة وتقييد ممارسات إدارة الأرباح فى الشركات المصرية

أيضا، سيكون من المناسب استكشاف دوافع لجوء بعض الشركات المساهمة المصرية اختياريا للمراجعة المشتركة. ويتصور الباحث أن حجم الشركة محل المراجعة يمكن أن يؤثر فى قرار استخدام المراجعة المشتركة، فكلما زاد الحجم، كلما كان ذلك دافعا لتعيين أكثر من مراجع فى نفس الوقت. لذلك، سيتم اختبار الفروض التالى:

الفرض الثانى: توجد علاقة معنوية بين حجم الشركة محل المراجعة واستخدام المراجعة المشتركة

وقد ترغب الشركة محل المراجعة فى استخدام المراجعة المشتركة فى حالة تعقد العمل المحاسبى بها وكبر حجم أخطار العمل التى تواجهها لزيادة نسبة التأكيد التى تقدمها خدمة مراجعة القوائم المالية وتعزيز ثقة مستخدمى تلك القوائم. وبناء على ذلك، سيتم اختبار الفرضين التاليين:

الفرض الثالث: توجد علاقة معنوية بين الخطر الملازم بالشركة محل المراجعة واستخدام المراجعة المشتركة

الفرض الرابع: توجد علاقة معنوية بين أخطار العمل بالشركة محل المراجعة واستخدام المراجعة المشتركة

وقد ترى الشركة محل المراجعة أن استخدام المراجعة المشتركة يمكن أن يزيد من الجهد المبذول فى عملية المراجعة كمؤشر لجودتها. وبالتالى، سيتم اختبار الفرض التالى:

الفرض الخامس: توجد علاقة بين الجهد المبذول فى عملية المراجعة واستخدام المراجعة المشتركة

وللتعرف على مدى اختلاف جودة المراجعة المشتركة فى حالى اشتراك أحد مكاتب المراجعة العالمية الكبرى ضمن أطراف المراجعة سيتم اختبار الفرض التالى:

الفرض السادس: يوجد اختلاف فى جودة المراجعة المشتركة فى ظل وجود وعدم وجود أحد مكاتب المراجعة العالمية الكبرى ضمن طرفى المراجعة

٥- متغيرات الدراسة

٥-١ المستحقات غير العادية

سيتم استخدام المستحقات غير العادية لقياس مدى قيام الشركة محل المراجعة بإدارة الأرباح. فكلما زاد حجم المستحقات غير العادية، كلما كان ذلك مؤشرا على انخفاض جودة التقرير المالى. وبالتالى، ينظر إلى المستحقات غير العادية كمؤشر لجودة المراجعة، حيث تقاس جودة المراجعة بمدى نجاح مكتب المراجعة فى تقليل حجم المستحقات غير العادية فى التقرير المالى.

وسيتم التوصل للمستحقات غير العادية بتطبيق تحليل الانحدار من خلال المعادلة رقم (١) التى يتم تقدير معلماتها باستخدام بيانات مقطعية Cross-Section سنوية لكل قطاع من أوجه النشاط المختلفة، بشرط ألا يقل عدد الشركات فى القطاع عن عشر وفقا لنموذج جونز المعدل Modified Jones Model على النحو الذى اقترحه كل من: Kothari et al (2005) و Dechow et al (1995)، وما استخدمه بعض الباحثين [Wagner (2011), Cassell (2009)]:

مستحق_ج زر / أصل _ ج زر-١ =
أ + ب١ (١/ أصل_ج زر-١)
+ ب٢ [(Δ بيع زر – Δ مدين زر) / أصول ج زر-١] [١]
+ ب٣ (أصل_ث زر-١ / أصول ج زر-١)
+ ب٤ (عائد أصول ر)
+ مستحق_غ

حيث:

- مستحقات_ ج زر = إجمالى المستحقات للشركة ز فى الفترة ر = صافى الدخل قبل العليات غير العادية – التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية
- أصل_ ج زر-١ = إجمالى الأصول للشركة ز فى الفترة ر-١
- بيع زر = المبيعات للشركة ز فى الفترة ر
- مدين زر = المدينون وأوراق القبض للشركة ز فى الفترة ر
- أصل_ث زر-١ = صافى الأصول طويلة الأجل للشركة ز فى الفترة ر
- ع أصل ر = صافى الدخل على إجمالى الأصول للشركة ز فى الفترة ر
- مستحق_غ = المستحقات غير العادية = بواقى معادلة الانحدار

٥-٢ المتغيرات الأخرى

مشترك: المراجعة المشتركة. ويتم تخصيص الوزن ١ فى حالة اشتراك أكثر من مكتب للمراجعة فى عملية المراجعة الواحدة، وتخصيص الوزن ٠ فى حالة وجود مكتب واحد فقط.

لو أصل: حجم الشركة محل المراجعة مقاسا بإجمالى الأصول فى سنة المراجعة.

رفع: نسبة إجمالى الالتزامات إلى إجمالى الأصول كمقياس لخطر العمل [Stanley (2011), Efendi et al (2007)].

تدفق: نسبة التدفق النقدى إلى إجمالى الأصول كمقياس لخطر العمل [Stanley (2011), Efendi et al (2007)].

عائد: صافى الدخل من العمليات التشغيلية بعد طرح قيمة الإهلاك مقسوما على إجمالى أصول الفترة كمقياس لخطر العمل [Stanley (2011), Efendi et al (2007)].

تداول: نسبة الأصول المتداولة إلى الالتزامات المتداولة كمقياس لخطر العمل [Stanley (2011), Efendi et al (2007)].

مخزون: نسبة المخزون إلى إجمالى الأصول كمقياس للخطر الطبيعى أو الملازم [Hay et al. (2006)].

مدينون: نسبة المدينون إلى إجمالى الأصول كمقياس للخطر الطبيعى أو الملازم [Hay et al. (2006)].

جهد: الجهد المبذول فى عملية المراجعة، ويقاس بعدد أيام المراجعة مقسوما على الحد الأدنى المقرر فى القانون المصرى الانتهاء من المراجعة ويبلغ ٩٠ يوما.

٦ـ عينة الدراسة

تم استخدام عينة عشوائية شملت القوائم المالية وتقارير المراجعة لـ ١٠٧ شركة من أربعة قطاعات من الشركات المسجلة فى بورصتى القاهرة والأسكندرية عن الأعوام من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١١. وتتمثل القطاعات فى كل من: قطاع الأغذية والمشروبات، قطاع السياحة، قطاع الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات، وقطاع البناء والتشييد.

٧ـ نتائج اختبارات الفروض

٧-١ الإحصاءات الوصفية

يوضح الجدول رقم (١) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة.

الجدول رقم (١)

الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

المتغير	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المتوسط	الانحراف المعيارى
مشترك	صفر	١	,٨٣	,٣٧٦
لو أصل	١٥,٢٢	٢٣,٤٣	١٩,٦٨	١,٦٥
رفع	,٠٣	٢,٤٠	,٣٨٥	,٢٧٩
تدفق	-,٢١	,٧٧	,١١٤	,١٥٧
عائد	-,٢٧	,٧٣	,١٢٧	,١٥٢
تداول	,١٩٠	٢٥,٤٤	٢,٨٣	٣,٧٥٢
مخزون	صفر	,٥٦	,١٤٩	,١٣٣
مدينون	صفر	١,٩٧	,١٨	,٢٣٢
جهد	,٠٧	١,٣٢	,٧٣	,٢٣٩

٧-٢ النتائج الخاصة بالفرض الأول

اتباعا لما قام به الباحثون فى الدراسات السابقة، تم استخدام المستحقات غير العادية بالقيم المطلقة وبقيمها العادية الناتجة من تطبيق المعادلة رقم (١) كمقياس لجودة المراجعة. ويوضح الجدول رقم (٢) نتائج تحليل الانحدار باستخدام القيم المطلقة. وبلغ معامل التحديد "ر^{٢}" ١٢٨, وبلغت ف المحسوبة ٢,٠٨ عند مستوى معنوية ٠٥, مما يشير إلى صلاحية النموذج.

وكما يتضح من الجدول رقم (٢)، لم تثبت معنوية المتغير "مشترك" مما يشير إلى عدم صحة الفرض الأول، وبالتالى، لا يوجد اختلاف بين جودة المراجعة [تقييد ممارسات إدارة الأرباح] فى ظل استخدام المراجعة والمراجعة الفردية.

وكما يتضح من الجدول رقم (٢)، تتمثل دوافع ممارسات إدارة الأرباح فى كبر حجم إجمالى الالتزامات إلى إجمالى الأصول والرغبة فى تحقيق عائد كبير على الأصول [العناصر المظللة فى الجدول رقم (٢)].

الجدول رقم (٢)

نتائج تحليل الانحدار للفرض الأول

"المتغير التابع: المستحقات غير العادية بالقيم المطلقة"

المتغير	المعلمة	الخطأ المعيارى	ت المحسوبة	مستوى المعنوية
ثابت	-,٠٠٥	,٠٩	,٠٥	,٩٦١
مشترك	,٠٠٩	,٠١٩	,٤٩٢	,٦٢٣
لو أصل	,٠٠٢	,٠٠٤	,٤٧٥	,٦٣٦
تدفق	,٠٣	,٠٥٥	,٥٣٥	,٥٩٤
رفع	,٠٦٥	,٠٢٧	٢,٣٩	,٠١٨
مخزون	-,٠١٦	,٠٥٧	-,٢٨	,٧٧٤
جهد	-,١٢	,٢٣	-,٣٨	,٧٠٥
عائد	,١٢٨	,٠٦	٢,١٢٤	,٠٣٦

وللتحقق من مدى ثبات هذه النتيجة، يوضح الجدول رقم (٣) نتائج تحليل الانحدار باستخدام القيم الناتجة من المعادلة رقم (١) [بالقيم العادية]. وبلغ معامل التحديد "ر٢" ٤٢, وبلغت ف المحسوبة ١٠,٢٢ بمستوى معنوية صفر مما يشير إلى صلاحية النموذج.

وكما يتضح من الجدول رقم (٣)، لم تثبت أيضا معنوية المتغير "مشترك" مما يؤكد عدم صحة الفرض الأول، وبالتالى، لا يوجد اختلاف بين جودة المراجعة [تقييد ممارسات إدارة الأرباح] فى ظل استخدام المراجعة والمراجعة الفردية.

وكما يتضح من الجدول رقم (٣)، تتمثل دوافع ممارسات إدارة الأرباح فى تحقق تدفق نقدى سالب من العمليات التشغيلية والرغبة فى تحقيق عائد كبير على الأصول [العناصر المظللة فى الجدول رقم (٣)].

الجدول رقم (٣)

نتائج تحليل الانحدار للفرض الأول

"المتغير التابع: المستحقات غير العادية بالقيم العادية"

المتغير	المعلمة	الخطأ المعيارى	ت المحسوبة	مستوى المعنوية
ثابت	,١٦٩-	١	١,٦٩-	,٠٩
مشترك	,٠٠٢-	,٠٢١	,٠٩٧-	,٩٢٣
لو أصل	,٠٠٩	,٠٠٥	١,٨٢	,٠٧٢
تدفق	,٥١٥-	,٠٦٣	٨,٢١-	صفر
رفع	,٠٢٩	,٠٣١	,٩٤	,٣٤٥
مخزون	,٠٥٣-	,٠٦٥	,٨١٣-	,٤١٣
جهد	,٠٠٢	,٠٣٦	,٠٥٤	,٩٥٧
عائد	,٣٥٤	,٠٦٩	٥,١٦٧	صفر

٧-٣ النتائج الخاصة بالفروض من الثانى إلى الخامس

تم استخدام تحليل الانحدار لاختبار الفروض من الثانى وحتى الخامس للتعرف على دوافع شركات المساهمة للاستخدام الاختيارى للمراجعة المشتركة. وقد تم استخدام المتغير "مشترك" كمتغير تابع، والمتغيرات التالية كمتغيرات مستقلة: لو أصل، تدفق، رقع، عائد، مخزون، مدينون، جهد. ولم تثبت صلاحية نموذج الانحدار حيث بلغت ف المحسوبة ٤٧٥, بمستوى معنوية قدره ٩٥٠,

لذلك، تم استخدام تحليل الانحدار التدريجى Stepwise Regression للتعرف على المتغيرات المؤثرة فى استخدام المراجعة المشتركة. ويظهر الجدول رقم (٤). النتائج. وبلغ معامل التحديد "ر^{٢}" ٠٤٩, وبلغت ف المحسوبة ٥,٣٦٤ بمستوى معنوية قدره ٠٢٣, مما يشير إلى صلاحية النموذج. وكما يتضح من الجدول رقم (٤)، يتمثل الدافع الوحيد لاختيار المراجعة المشتركة فى زيادة حجم المدينين، مما يشير إلى عدم صحة الفروض من الثانى للخامس باستثناء الفرض الثالث جزئيا. ويشير ذلك إلى رغبة الشركات المساهمة المصرية فى اشتراك عدد أكبر من المراجعين فى عملية المراجعة فى حالة زيادة الخطر الملازم وتعقد العمل المحاسبى.

الجدول رقم (٤)

نتائج تحليل الانحدار التدريجى

"المتغير التابع: المراجعة المشتركة"

المتغير	المعلمة	الخطأ المعيارى	ت المحسوبة	مستوى المعنوية
ثابت	,٨٩٦	,٠٤٥	١٦,٨٥	صفر
مدينون	-,٣٥٦	,١٥٤	-٢,١٣	,٠٢٣

٧-٤ النتائج الخاصة بالفرض السادس

تم استخدام أسلوب تحليل التباين فى اتجاه واحد One-Way Analysis of Variance، لاختبار الفرض السادس للتعرف على مدى جودة المراجعة مقاسة بالقيم المطلقة للمستحقات غير العادية فى ظل اشتراك أو عدم اشتراك أحد مكاتب المراجعة العالمية الكبرى ضمن أطراف المراجعة المشتركة.

ويظهر الجدول رقم (٥) أن ف المحسوبة = ٢,٦٣ بمستوى معنوية ,١٢٤ وبذلك، يتضح عدم وجود اختلاف بين جودة المراجعة فى ظل اشتراك أو عدم اشتراك أحد مكاتب المراجعة العالمية الكبرى ضمن أطراف المراجعة المشتركة. وبالتالى، لم تثبت صحة الفرض السادس.

الجدول رقم (٥)

نتائج تحليل التباين بين مكاتب المراجعة الكبرى

	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف المحسوبة	مستوى المعنوية
بين المجموعات	,٠١٦	١	,٠١٦	٢,٦٣	,١٢٤
داخل المجموعات	,٠٩٥	١٦	,٠٠٦		
الكلى	,١١١	١٧			

٧-٥ تحليل النتائج

باستخدام المستحقات غير العادية بقيمها العادية والمطلقة، تظهر نتائج اختبارات الفروض عدم وجود فروق معنوية فى جودة المراجعة بين استخدام الشركات المساهمة المصرية لخدمات المراجعة المشتركة واستخدامها لخدمات المراجعة الفردية مما يرجح أن ما أتاحته المادة رقم ١٠٣ من قانون الشركات المساهمة قد لا يحقق فائدة لمستخدى القوائم المالية.

وتشير العينة المستخدمة فى هذه الدراسة أن الشركات المساهمة التى قررت استخدام المراجعة المشتركة تمثل فقط ١٨,٦% من إجمالى الشركات التى شملتها العينة. وبالتالى، فإن الاستخدام الاختيارى للمراجعة المشتركة يعد أمرا محدودا.

ومن المثير للدهشة أن عمليات المراجعة المشتركة التى تتضمن اشتراك أحد مكاتب المراجعة العالمية الكبرى ضمن طرفى أو أطراف المراجعة بلغت ٨٦,٧% من العمليات التى شملتها العينة، ولم تظهر اختلافا فى تقييد ممارسات إدارة المراجعة فى حالة وجود أو غياب مكاتب المراجعة العالمية الكبرى.

ولم يثبت من الدوافع المحتملة لتبنى المراجعة المشتركة فى البيئة المصرية إلا فى تعقد عملية المراجعة نتيجة للخطر الملازم بسبب زيادة حجم المدينين.

وبالتالى، لم يتبين أن حجم الشركة محل المراجعة أو أى من اخطار العمل التى تتعرض لها أو حتى جهد المراجعة فى ظل المراجعة المشتركة يؤثر على قرار الشركة محل المراجعة بتبنى المراجعة المشتركة.

٨- الملخص والحدود والبحوث المقترحة

٨-١ الملخص

يدور حاليا جدل كبير فى الدول الأوربية بشأن استخدام المراجعة المشتركة وما يمكن أن حمله من فوائد للتغلب على سيطرة مكاتب المراجعة العالمية الكبرى على سوق المراجعة وتعزيز جودة المراجعة. ونظرا لأن مصر تعد أحد الدول التى يتيح فيها قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ للشركات المساهمة امكانية التعاقد مع أكثر من مراجع فى نفس الوقت لمراجعة ذات القوائم المالية، فقد رأى الباحث أهمية بحث مدى جودة عمليات المراجعة المشتركة فى البيئة المصرية على ضوء الجدل القائم فى الدول الأوربية.

وباستخدام عينة من الشركات المساهمة المصرية، تم اختبار مدى جودة المراجعة المشتركة فى مقابل المراجعة الفردية من خلال استخدام المستحقات غير العادية للتعرف على مدى تقييد ممارسات إدارة الأرباح. ولم تظهر النتائج وجود فروقا معنوية بين المراجعة المشتركة والمراجعة الفردية. أيضا، لم يتضح وجود اختلافات فى جودة المراجعة بين عمليات المراجعة المشتركة التى يشارك فيها احد مكاتب المراجعة العالمية الكبرى والتى لا يتواجد فيها أى من مكاتب المراجعة العالمية الكبرى

٨-٢ الحدود والبحوث المقترحة

لم تتضمن الدراسة اختبارا لمدى العلاقة بين تبنى المراجعة المشتركة وعناصر الحوكمة فى الشركات المصرية ومدى تأثر جودة المراجعة بمثل هذه العلاقة إن وجدت. كما لم تتضمن الدراسة اختبارا لمدى تأثر أتعاب المراجعة فى ظل المراجعة المشتركة، وهل يوجد ما يبرر سداد أتعاب أكبر لتنفيذ عمليات المراجعة المشتركة بالمقارنة مع تلك التى يتم دفعها فى عمليات المراجعة الفردية. وقد تقدم الدراسات المستقبلية أدلة مفيدة عن مثل هاتين النقطتين للتوصل لتوصيات بشأن مدى جدوى المادة ١٠٣ من قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١.

المراجع

المراجع العربية:

- القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة. جمهورية مصر العربية.
- المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ٢٠١٢ بإصدار قانون الشركات. دولة الكويت.
- مرسوم بقانون رقم 12 لسنة ٢٠٠١ بإصدار قانون الشركات التجارية. دولة البحرين.

المراجع الأجنبية:

- Alanezi, F and M. Alfaraih, E. Alrashaid and S. Albolushi. (2012). Dual/joint auditors and the level of compliance with international financial reporting standards (IFRS-required disclosure): The case of financial institutions in Kuwait. Journal of Economic and Administrative Sciences (Vol. 28 No. 2).
- André, P., Broye, G., Pong, C. and Schatt, A. (2012). Do Joint audits Lead to Greater Audit fees? Working Paper.
- Audousset-Coulier, S. (2012). "Two big" or not "two big"? The consequences of appointing two big 4 auditors on audit pricing in a joint audit setting. Working Paper.
- Baldauf, J. and R. Steckel (2012). Joint Audit and Accuracy of the Auditor's Report: An Empirical Study. *International Journal of Economic Sciences and Applied Research* 5 (2).
- Cassell, C. A New Era for The Big 8? Evidence on the Association Between Earnings Quality and Audit Firm Type. (2009). Ph. D, Dissertation, Texas A&M University.
- Chen, C., C. Lin, and Y. Lin. (2008). Audit partner tenure, audit firm tenure, and discretionary accruals: Does long auditor tenure impair earnings quality? *Contemporary Accounting Research* 25(2).

- Dechow, P., R. Sloan, A. Sweeney. (1995). Detecting earnings management. *The Accounting Review* [April].
- EC .(2010). *Green Paper: Audit policy: Lessons from the crisis,* Brussels: European Commission.
- EC .(2011a). *Summary of responses Green Paper - audit policy: Lessons from the crisis,* Brussels: European Commission.
- EC. (2011b). *Restoring confidence in financial statements: the European Commission aims at a higher quality, dynamic and open audit market.* Brussels. Brussels: European Commission.
- EC .(2011c). Impact Assessment *Accompanying the document* Proposal for a Directive of the European Parliament and of the Council amending Directive 2006/43/EC on statutory audits of annual accounts and consolidated accounts and a Proposal for a Regulation of the European Parliament and of the Council on specific requirements regarding statutory audit of public-interest entities. Brussels: European Commission.
- Efendi, J., A. Srivastava, and E. Swanson. (2007). Why Do Corporate Managers Misstate Financial Statements? The Role of Option Compensation and Other Factors. Journal of Financial Economics [issue 85].
- Francis, J., C. Richard, and A. Vanstraelen. (2009). Assessing France's Joint Audit Requirement: Are Two Heads Better than One? *Auditing: A Journal of Practice & Theory* [November].
- Gold, A., F. Lindscheid, C. Pott, and C. Watrin. (2011). The effect of engagement and review partner tenure and rotation on audit quality: evidence from Germany. Working Paper.
- Gonthier-Besacier, N., and A. Schatt. (2007). Determinants of audit fees for French quoted firms. *Managerial Auditing Journal* 12.

- Ittonen, K. and P. Trønnes. (2012) Benefits and Costs of Appointing Two Audit Engagement Partners. Working Paper.
- Hay, C., W. Knechel and N. Wong. (2006). Audit Fees: A Meta-Analysis of the Effects of Supply and Demand Attributes. Contemporary Accounting Research [Spring].
- Kothari, S., A. Leone, and C. (2005). Wasley Performance matched discretionary accruals. *Journal of Accounting and Economics* [Volume 39, No.1].
- Haapamäki, E, T. Järvinen, L. Niemi and M. Zerni. (2012). Do Joint Audits Improve Audit Quality? Evidence from Voluntary Joint Audits. Working paper.
- Holm, C. and Thinggaard, F. (2011). Joint audits – benefit or burden? Working paper.
- ——— and ———, F. (2012), 'Balancing auditor choices during the transition from amandatory to a voluntary joint audit system in Denmark. Working Paper.
- Lesage, C., Ratzinger-Sakel, N. and Kettunen, J. (2012). 'Struggle over joint audit: On behalf of public interest? working paper.
- Quick, R., (2012) EC Green Paper Proposals and Audit Quality. Accounting in Europe (Vol. 9, No. 1, June).
- Ratzinger-Sakel, C., S. Audousset-Coulier, J. Kettunen, and C. Lesage. (2012). What Do We Know About Joint Audit. The Institute of Chartered Accountants of Scotland (ICAS).
- Stanley, J. (2011). Is the Audit Fee Disclosure a Leading Indicator of Clients' Business Risk? Auditing: A Journal of Practice & Theory [August].
- Wagner, E., Lower Discretionary Accruals in Second Tier Clients Post-SOX: Client Quality or Auditor Quality? (2011). Ph. D. Dissertation. The City University of New York.